شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية . . . ة
إدارة الأسهم الاستثمار

السـادة / البـورصـة المصـريـة

تحية طيبة .. وبعـد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠.

وتفضـلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

تحريراً في ٤ / ١٢ /٢٠٢١

رئيس
القطاع المالى

محاسب / رضا عمرعبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

شركة مطاحن شرق الدلتا
للشئون المالية والتجارية
صادر ٤٠ في ٢٠٢١/٤/٢٢

السيد الأستاذ / وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
الجهاز المركزي للمحاسبات
تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٣٥ والمؤرخ في ٢٠٢١/١١/١٠.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

وخن إذ نشكر
السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى / /٢٠٢١

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راغب حسين

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢١/٩/٣٠

الملحوظة	الرد
- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٤,٢٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥,٤٣٢ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بنقص قدره ١,٢١٠ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، إيرادات وأرباح أخرى ، الفوائد الدائنة) بنحو ١٨,٦٩٨ مليون جنيه وبنسبة ٧٧,١٩% من الربح المُحقق.	- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخه برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة . - الامر الذى يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
- ما زال لم يتم توثيق محضر الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية. - عدم قيام الشركة بتوثيق محاضر مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٢٠ حيث كان أخر محضر موثق هو محضر مجلس الإدارة رقم (٦) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/٣٠ والذي تم توثيقه بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩ من قبل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. - عدم قيام الشركة بالرد على مذكرتنا الصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ وإستعجالاتنا المتكررة والخاصة بإنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة ، الأمر الذى يُعد مخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المُعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ المواد أرقام (١٢ ، ١٧) . - وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه جاري إعداد الرد ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١. - **يتعين موافاتنا بالموقف القانوني في هذا الشأن.**	- تم تسليم محضر الجمعية العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وكذا محضر إنعقاد مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ الى الهيئة العامة للاستثمار للتوثيق وسيتم تحديد الموقف القانونى فى ضوء تعليمات الهيئة العامة للاستثمار فى هذا الشأن .
- قامت إدارة مراقبة الحسابات بإعداد تقرير عن مراجعة تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة مطاحن شرق الدلتا ليتفق مع تعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية والصادر للشركة برقم ٢١٤ في ٢٠٢١/١٠/٦ وذلك بناءً على مشروع تعديل بعض مواد النظام الأساسي المقترح للشركة الوارد للإدارة برقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ ، وقد قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ لتعديل بعض المواد الواردة بتقرير إدارة مراقبة الحسابات ولم يتم تعديل بعض المواد والتى لم يتم إدراجها ضمن المشروع المقترح رغم سابقة الإشارة إليها أكثر من مرة وأخرها في ٢٠٢١/١٠/٦ ، **وهي كما يلي :**	- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وقامت بتعديل بعض المواد المطلوب وجارى دراسة ما ورد بالملاحظة لتعديلها وعرضها على جمعية عامة غير عادية قادمة .

الملحوظة	الرد
* لم يتضمن النظام الأساسي الشركة ما ورد بالمادة رقم (٦٢) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والخاصة بتعيين مستشار قانوني للشركة والتى تنص على أنه " مع مراعاة أحكام المادة (٦٠) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يجب على مجلس الإدارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الإستئناف على الأقل للعمل مستشاراً قانونياً للشركة وذلك بالشروط والمدة التى يتفق عليها " ، وذلك رغم موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٩ على تجديد التعاقد مع المستشار القانوني للشركة براتب مقطوع قدره ١٠ آلاف جنيه وذلك إعتباراً من ٢٠٢٠/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، تم إعداد مذكرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦ للعرض على السيد المهندس/ العضو المنتدب للنظر في تجديد التعاقد. * تنص الفقرة (جـ) من المادة رقم (٤٧) من النظام الأساسى للشركة على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " ، المادة رقم (٦١) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على أنه " فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك " ، وذلك بالمخالفة لكل من : المادة رقم (٦٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والتى تنص على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " . المادة رقم (٢٢٧) من اللائحة التنفيذية بعد التعديل والتى تنص على أنه " كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية – بناءً على دعوة مجلس الإدارة – للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة فى سنة مالية واحدة أو أكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية معتمدة للشركة " . المادة رقم (٦٠) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أنه " إذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها " . * لم تتضمن المادة رقم (٤٧) من النظام الأساسى للشركة والخاصة بإختصاصات الجمعية العامة غير العادية بعض الإختصاصات الواردة بالمادة رقم (٢٢٧) من اللائحة التنفيذية وبالمادة رقم (٤٧) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تتمثل فى " ١- زيادة رأس المال المرخص به أو تخفيضه ، ٢- الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة ، ٤- تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم " .*	

الملحوظة	الرد
* الفقرة الثانية من المادة رقم (٥٧) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على أنه " ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الإحتياطيات التى تملك التصرف فيها بموجب النظام الأساسى للشركة " ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (١٩٤) من اللائحة التنفيذية والتى تنص على أنه " كما يجوز للجمعية العامة – أن تقرر توزيع كل أو بعض الإحتياطيات التى تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام – ويجب أن يتضمن قرار الجمعية فى هذا الشأن بياناً بأوضاع المال الإحتياطى الذى يجرى التوزيع منه " . * لم تتضمن المادة رقم (٥) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على " إطالة أمد الشركة لمدة ٢٥ سنة أخرى (خمسة وعشرون سنة) تبدأ من تاريخ إنتهاء المدة السابقة ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية إطالة المدة أو تقصيرها " ما ورد بالمادة رقم (٥) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أن " وتخطر بذلك الجهة الإدارية لإتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقانون الشركات المشار إليه ولائحته التنفيذية ". * لم تتضمن المادة رقم (٤١) من النظام الأساسى للشركة الفقرة التالية والواردة بالمادة رقم (٤١) من قرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ والتى تنص على أنه " ويجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور إجتماع الجمعية العامة أن يثبتوا انهم أودعوا في مركز الشركة كشف حساب معتمداً صادراً من إحدى شركات سجلات الأوراق المالية قبل إنعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل وأن يرفقوا مع هذا الكشف شهادة من شركة إدارة سجلات الأوراق المالية بتجميد هذا الرصيد من الأسهم لحين إنفضاض الجمعية " . **- يتعين دراسة جميع ما سبق مع ضرورة إستكمال تعديل مواد النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة
- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤١٠,١٠٠ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٥,٤٦٦ مليون جنيه ، ٢٦,١٦٢ مليون جنيه ، ٦٠٣,٨٤٩ ألف جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة. **- يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.**	- يتم جرد الاصول الثابتة والنقدية بالخزينة في ٦/٣٠ كالمتبع فى كل عام .
- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية. **- يتعين الحصر وإعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر فى تقدير الاعمار الإنتاجية للاصول التى لم تهلك دفترياً وذلك فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .

الملحوظة	الرد
- في ٢٠٢١/٩/١٤ صدر أمر إسناد للمكتب الإستشاري الإيمان للتصميمات والإستشارات الهندسية لتحديد الحالة الإنشائية لمباني الشركة (إزالة – ترميم) ، حيث ورد التقرير لكل من منطقة الإسماعيلية وقطاع الدقهلية وقطاع الشرقية والإدارة العامة وتضمنت تقارير المعاينات بالتوصية بإزالة بعض المباني لسطح الأرض ومعالجة وإزالة وترميم بعض الأسقف والحوائط الخارجية والداخلية وصنفرة حديد التسليح لبعض الأسقف ودهانه بمادة مانعة للصدأ. **- يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن لما له من أثر مالى على أصول الشركة وإستثماراتها .**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥,٤٦٦ مليون جنيه متضمن مبلغ نحو ٦٢٢,١٤١ ألف جنيه قيمة الزيادة المالية عن نسبة الـ ٢٥% من قيمة الإسناد عن أعمال تنفيذ المنشآت المُلحقة لمشروع جمالون الشركة بالإسماعيلية وذلك وفقاً للمستخلص الختامي لعملية إنشاء الجمالون وموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم.
- بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٢,٩٢٧ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية : * نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمي شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١. **ونشير فى هذا الصدد** إلى أنه بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ قرر مجلس إدارة الشركة بتكليف القطاع القانوني بإعداد مذكرة تفصيلية مؤيدة بالمستندات للأرض التى تم شراءها بمنطقة السيالة بدمياط ويتم عرضها على المستشار القانوني للشركة للرأي مع عرض الرأي على مجلس الإدارة بجلسته القادمة ، وقد تم إعداد مذكرة من قبل القطاع القانوني للعرض على السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة والتى تضمنت أن هناك معوقات في التسجيل وهي الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع لها الأرض يفيد عدم وجود مخالفات عن المباني المقامة على هذه الأرض وهذه المباني مقامة بمعرفة شركة إبن سينا فارما منذ عام ٢٠١٠ دون ترخيص هذا بالإضافة إلى أن المطحن مقام دون ترخيص الأمر الذي يتعذر معه إستكمال إجراءات تسجيل الأرض لعدم إمكانية الحصول على المستندات المطلوبة من مجلس المدينة لإستكمال إجراءات التنفيذ ، وأنه ثبت من عقد الإيجار مع شركة إبن سينا فارما المؤرخ ٢٠١٠/٥/١٢ أن المباني المقامة تمت في ضوء البند الرابع والذي ينص على أن شركة إبن سينا فارما ستقوم بعمل الإنشاءات وتتم الأعمال تحت إشراف فني من قبل القطاع الهندسي للشركة ، وتضمنت المذكرة أن المسئول عن إقامة المباني المقامة على هذه الأرض هي شركة إبن سينا فارما	- هذه الارض تم شرائها بموجب عقد بيع ابتدائى وتم سداد جزء من قيمه الارض للبائعين وتقدمت الشركة بالطلب رقم ٥٢١ لسنه ٢٠٢١ ولكن توجد معوقات فى تسجيل الارض هى مطلوب الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع له الارض تفيد عدم تحرير مخالفات للمبانى المقامة من الشركة على هذه الارض – او رخصة هذه المبانى – لا توجد رخصة للمبانى – الارض تحت يد الشركة والوضع مستقر – وهذه الارض مؤجرة لشركة ابن سينا للادوية بالاضافة الى انه جارى دراسة ما ورد بالملاحظة لتحديد المسئولية .

الملحوظة	الرد
- وتحت إشراف القطاع الهندسي بالشركة وهي السبب في توقف إجراءات التسجيل بالشهر العقاري حيث أن الشهر العقاري طلب لإستكمال الإجراءات (رخصة المباني أو خطاب من مجلس المدينة يفيد عدم تحرير مخالفات عن هذه المباني) ولا توجد رخصة لهذه المباني ورفض مجلس المدينة إستخراج هذه الشهادة. - **يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، مع تحديد المسئولية حيال وجود مباني دون تراخيص مما أدي إلى وجود معوقات في عملية تسجيل الأرض.**	
* نحو ٦٦٦,٤٥٤ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١ ، وطبقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ فإنه تم عمل محضر بدء التدريب مع شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبدء العمل الفعلي بداية من ٢٠٢١/٧/١. - **يتعين موافاتنا بالموقف النهائي وإجراء التصويب اللازم في ضوء محضر بدء التدريب الأمر الذي يشير إلى إنتهاء التركيبات وإختبار الشبكة للإستفادة من المال المستثمر في المشروع.**	- تم عمل محضر بدء التدريب مع شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبدء العمل الفعلي بداية من ٢٠٢١/٧/١ وسيتم اجراء التسويات اللازمة فى العام المالى القادم ان شاء الله مع مراعاة اثر ذلك على حساب الاهلاك .
- **بلغ المخزون في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٦,١٦٢ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :** - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢). - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢ .

الملحوظة	الرد
- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٤,٧٢١ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها. **- يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المُنصرف من الأصناف الواردة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية حيث لم يتم تصوير القوائم المالية بصافي المدينين والأرصدة مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تطبيقاً للفقرة رقم (٣٣) من المعيار والتى تقضي بأنه " على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات ، حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث. ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون وخصم الإضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين ". **- يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك.**	- سيتم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ١ والخاص بعرض القوائم المالية حيث تم عرض حساب العملاء بصافي القيمة .
- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهما المدينة في ٢٠٢١/٩/٣٠. **- يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	- جارى العمل على اجراء المطابقات اللازمة .
- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ ١٦٧,١٢٢ ألف جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير. **- يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.**	- سيتم موافاة سيادتكم بالشهادات المؤيدة فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- بلغ حساب مصروفات مدفوعة مقدماً في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٧٣٤,١٨٢ ألف جنيه ، وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ ٧٣١,٤٠٣ ألف جنيه رصيد أول المدة في ٢٠٢١/٧/١ لم يتم تحميل مصروفات المركز المالى في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنصيبها من هذا المبلغ. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب مصروفات مدفوعة مقدماً بنصيب فترة المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ مقابل التحميل على حساب المصروفات.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر اثر ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .
- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار في ضوء المعدلات المعيارية عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠. **- يتعين ضرورة الإنتهاء من حساب الإنحراف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ وإجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ذلك.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر اثر ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

الملحوظة	الرد
- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٥٥٢ مليون جنيه بفارق قدره ١٦٠ ألف جنيه. - **يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.**	- يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الاوراق المالية فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٦١,٨٣١ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى : - **بلغ مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى). - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- **بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :** * **نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل** عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة ، بخلاف ورود نموذج رقم ٣٢ فحص عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وإنتهي الفحص إلى إستحقاق ضريبة قدرها ١٨٠,٧٧٤ مليون جنيه وتم الإعتراض عليه وإحالة الملف إلي اللجنة الداخلية وما زال متداول حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، وقد بلغ المُسدد عن تلك الفترة نحو ١٣٨,٨٢٩ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤١,٩٤٥ مليون جنيه. **ويتصل بما سبق** من أنه بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٩ ورد للشركة إخطار من مصلحة الضرائب المصرية عن فحص الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ المنتهي إلى إستحقاق ضريبة قدرها نحو ٨٧,١٣٠ مليون جنيه وقد بلغ المُسدد عن تلك الأعوام نحو ٦٥,٣٣٠ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٢١,٨٠٠ مليون جنيه. * **نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات** عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية. - **يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.**	- يتم إعادة دراسة مخصص الضرائب فى ٦/٣٠ وسيتم تدعيمه فى ضوء نتائج اعمال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢١ .
- **بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٤١,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبة ٨٧,٣٢% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٨,٠٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.**	

الملحوظة	الرد
ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/٩/٣٠ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي : * نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلي الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهدة الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ ، وقضي فيها بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ لصالح الشركة بالزام المذكور بسداد المبلغ سالف الذكر وفوائد ٤% من تاريخ المطالبة في ٢٠١٦/١١/٦ ، وطعن المذكور على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/١١/٢. * نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه وصدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ ألف جنيه وتم الطعن عليه بالإستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/١١/١٤. **- يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر وبيانها والإفادة.**	- ١,٠٩٢ مليون جنيها عجز عهدة بالدقيق ٣,٨٢ بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال المدة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتى ٢٠١٦/٥/٣ ضد/ محمد عبد العزيز مقام عنها الدعوى رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ م٠ك الزقازيق وقضى فيها لصالح الشركة بقيمة العجز وفوائد ٤% طعن المدين على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩ وجارى اتخاذ اللازم فى ضوء ما ورد بتقرير الجهاز بشأن هذه المديونية . - صدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ الف جنيها وطعن المدين عليه بالاستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومحدد لنظره جلسة ٣ /١١/ ٢٠٢١ . - بالإضافة الى انه سيتم قيد تلك المديونيات بالسجلات.
- بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٨١,٦٠١ مليون جنيه تتمثل فى : * نحو ١٣,٤٠٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، في حين أن الغرامات والعقوبات التموينية على مطاحن الشركة المُسددة طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة. **- تعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وتطبيق رقابة فعالة للحد من هذه المخالفات.**	- عند قيام الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية توجد مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى حيث يتم موافاتنا بها عند المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية الامر الذى يستلزم ضرورة تكوين مخصص لمواجهة اى غرامات قد تطرأ على الشركة .
* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٢ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت الشركة على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ومازالت متداولة. **- يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق.**	- جارى متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة فى هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتيجة الدعوى .

الملحوظة	الرد
*** نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، ويتصل بذلك :** * تم سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية. * تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه، قامت الشركة بسدادها خصماً من حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة. * بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتي ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١. بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.**	- تم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الإعتراض عليه من قبل الشركة فى المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية حساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وإخطار الشركة بتحديد جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة بالإضافة انه تم سداد مبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ كما تم سداد مبلغ ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ كما تم سداد مبلغ ٢١,٢٩٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .
- بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٤١١,٠٢٢ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥١٠,٣٦٨ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى : - عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٥٠٢,٤٦٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩٨,٩٩١ مليون جنيه ، فضلاً عن وجود مبلغ نحو ١,٥٦٩ مليون جنيه تحت مسمي الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات. - سبق الإشارة بتقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه تم إجراء مطابقة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٧,٤٦٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩١,٥٣٠ مليون جنيه ، وقد أسفرت التسوية المالية الواردة بالمطابقة على الأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات عن وجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه. **أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية:**	- جارى العمل على إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .

الملحوظة	الرد
* فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١). * مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة. **- يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع بحث ودراسة كافة الفروق السابق الإشارة إليها مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة.
- تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز كما يلي : * نحو ٦٩,٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر تمثل فروق مستحقات مخابز ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز. * نحو ١٩,١٧١ مليون جنيه تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأن هذه الأرصدة تمثل مبالغ مستحقة للقطاع الخاص طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (حـ/ الموردين) وسيتم إجراء القيود اللازمة فور ورود أي سداد لتلك المستحقات من الهيئة العامة للسلع التموينية. * تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢١/٦/٣٠.	- تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية . - تمثل هذه الارصدة مبالغ مستحقة للقطاع الخاص طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (ح / الموردين) ويتم إجراء التسويات اللازمة فور ورود اى سداد لتلك المستحقات من الهيئة العامة للسلع التموينية . - بالنسبة للفروق الواردة بالملاحظة فسيتم دراستها وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة .

الملحوظة	الرد
- كما أوصت الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ودراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما تم فى هذا الشأن وهو ما لم نوافى بما تم بشأنه حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١. - يتعين ضرورة تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة ببحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة.	
- سبق مخاطبة الشركة بمذكرة إدارة مراقبة الحسابات رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠ بشأن الخطابات الواردة للإدارة والمتضمنة وجود رصيد مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه يخص محافظة دمياط والتى لم يرد رد عليها من الشركة حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢١ ، والتى تضمنت أنه قد ورد لإدارة مراقبة الحسابات خطاب من محافظة دمياط (الإدارة العامة للشئون الإقتصادية – إدارة البحوث) والمؤرخ ٢٠٢١/٨/٢٩ والذي تضمن أنه بناءً على الخطاب الوارد إليهم بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ والمتضمن وجود رصيد حساب مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم طلب الإفادة بنوع الدين والتعاملات الخاصة به والجهة التى تم التعامل معها لمحافظة دمياط وذلك حتي يتسني للمحافظة متابعة الدين والتعامل معه ، كما ورد أيضاً لإدارة مراقبة الحسابات إستعجال رقم (١) من محافظة دمياط (الإدارة العامة للشئون الإقتصادية – إدارة البحوث) والمؤرخ ٢٠٢١/٩/١٩ بخصوص هذا الرصيد. - نكرر توصيتنا بسرعة دراسة جميع ما سبق مع ضرورة إتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن ومخاطبة محافظة دمياط وموافاتها بنوع الدين والتعاملات الخاصة به والجهة التى تم التعامل معها لمحافظة دمياط وذلك حتي يتسني للمحافظة متابعة الدين والتعامل معه وذلك حفاظاً على حقوق الشركة ولما له من أثر مالي.	- تم سداد هذا المبلغ لمحافظة دمياط نظير مقابل الانتفاع بالارض المخصصة للشركة ومقابل قيمة الفرق بين الارض المخصصة للشركة والمنزوع ملكيتها من الشركة لصالح محافظة دمياط وجارى التفاوض مع محافظة دمياط فى ضوء الاحكام الصادرة لصالح الشركة ببراءة ذمتها من مقابل الانتفاع .
- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالنتيجة. - يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة.	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .

<table>
<tr><th>الملحوظة</th><th>الرد</th></tr>
<tr><td>- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة.</td><td>- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .</td></tr>
<tr><td>- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري (حـ/ الأمانات) في ٢٠٢١/٩/٣٠ بالخطأ مبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمي قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق وصحته التعلية على حـ/ إيرادات وأرباح غير عادية.
- يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات وأرباح غير عادية.</td><td>- سيتم إجراء التصويب اللازم .</td></tr>
<tr><td>- - بمطابقة أرصدة العجوزات والغرامات في ٢٠٢١/٩/٣٠ والظاهرة بكل من حسابات الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى تبين وجود العديد من الفروق ، والجدول التالى يوضح ذلك :
(المبالغ بالجنيه)
<table>
<tr><th>بيان</th><th>المبلغ بحسابات الدائنة</th><th>المبلغ بحسابات المدينة</th><th>الفرق</th></tr>
<tr><td>غرامات مطحن العوش</td><td>١٠٥٨,٦١</td><td>١١٦٤٤,٦٤</td><td>-١٠٥٨٦,٠٣</td></tr>
<tr><td>غرامات مطحن لسوهيل ومستودع العوش</td><td>٢٩٨٥٩,٠٦</td><td>٣٢٨٤٤٥,٨٢</td><td>-٢٩٨٥٨٦,٧٦</td></tr>
<tr><td>عجز سولار – عبد المنعم أحمد مصطفي</td><td>٢٥٣٠١,٢٨</td><td>٣٨٢٠٧,٢٨</td><td>-١٢٩٠٦</td></tr>
<tr><td>عجز سولار – أيمن جمال اصلاي</td><td>٢٧٢٩٧,٧٦</td><td>٣٣٠٤٣,٧٥</td><td>-٥٧٤٥,٩٩</td></tr>
<tr><td>الإجمالي</td><td>٨٣٥١٦,٧١</td><td>٤١١٣٤١,٤٩</td><td>-٣٢٧٨٢٤,٧٨</td></tr>
</table>
- يتعين بحث ما سبق مع حصر الحالات المشابهة والعمل على إجراء التصويب اللازم والإفادة .</td><td>- سيتم إجراء التصويب اللازم.</td></tr>
</table>

الملحوظة	الرد
- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى : * نحو ٦,٣٧٧ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة. * نحو ٥,٥٩٦ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات. * نحو ١,٦٥٠ مليون جنيه قيمة منحة المولد النبوي الشريف. * نحو ٢٥٠,٦٦٥ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى لمناطق الشركة عدا منطقة سيناء. - لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون التى تخص فترة المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠. **- يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم إجراء مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٠٨٥ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٧٩٩ مليون جنيه. **- يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .**	- يتم تطبيق معيار (٥) في ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- لم تقم الشركة بتحميل المصروفات بقيمة صندوق موازنة الأسعار والأنشطة والمستحق للشركة القابضة للصناعات الغذائية (٥٠ قرش على كل طن يتم تخزينه بشركات الصوامع والمطاحن) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠. **- يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٧ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، كما لم تقم الشركة بحساب النفقة الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغت نحو ٦٠٠,٤٨٥ ألف جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث). - لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٣٢٥ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٣,٦١١ مليون جنيه دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغت نحو ٦٠٠,٤٨٥ ألف جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث). **- يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته ، مع مراعاة العمر المُتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنتهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تضمنت المصروفات (خدمات مشتراه – صيانة المباني) في ٢٠٢١/٩/٣٠ بالخطأ مبلغ ٧٤,٢٨١ ألف جنيه قيمة منصرف لتركيب مظلة خاصة بزلاقة مطحن بورسعيد. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- لم يتضمن المركز المالى المعروض في ٢٠٢١/٩/٣٠ الأثار المالية لتطبيق القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ والصادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن إصدار قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمواد أرقام ١٢ ، ١٣ منه ، والكتب الدورية أرقام (١٠٣ ، ١٢٨) لسنة ٢٠٢١ الصادرة من وزارة المالية. **- يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون والكتب الدورية السابق الإشارة إليها.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٩١,٦٠٩ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ١١,٣٤٧ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٣,١٤٨ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٦٦٩,٥٤٥ ألف جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية. **- يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .
- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤,٣١٦ مليون جنيه تم منح نحو ٢,٩٧٠ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٠,٧٤% من إجمالى العمولة ، وقد بلغت نسبة حافز العملاء خلال شهر سبتمبر ٤٠,٧٨% ، والجدول التالي يوضح ذلك :	

الملحوظة	الرد
<table><tr><th>الشهر</th><th>حافز العميل</th><th>صافى العمولة</th><th>إجمالى العمولة</th><th>نسبة حافز العميل</th><th>نسبة حافز الشركة</th></tr><tr><td>يوليو</td><td>٠</td><td>٥٠٦٦٢١٩</td><td>٥٠٦٦٢١٩</td><td>%٠</td><td>%١٠٠</td></tr><tr><td>أغسطس</td><td>٧٩٥٠٠٤</td><td>٣١٢٢٥٠٤</td><td>٣٩١٧٥٠٨</td><td>%٢٠,٢٩</td><td>%٧٩,٧١</td></tr><tr><td>سبتمبر</td><td>٢١٧٤٦٧٨</td><td>٣١٥٧٧٨٢</td><td>٥٣٣٢٤٦٠</td><td>%٤٠,٧٨</td><td>%٥٩,٢٢</td></tr><tr><td>الإجمالى</td><td>٢٩٦٩٦٨٢</td><td>١١٣٤٦٥٠٥</td><td>١٤٣١٦١٨٧</td><td>%٢٠,٧٤</td><td>%٧٩,٢٦</td></tr></table> **- يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المُنظمة لذلك والإفادة وموافاتنا بأسباب إرتفاع نسبة الحافز الممنوح للعملاء خلال شهر سبتمبر مقارنة بباقي أشهر الفترة.**	- تم منح تلك المبالغ كحافز لعملاء النخالة الخشنة لتنشيط عملية بيع النخالة بالشركة ويتم تحديد الحافز فى ضوء ظروف السوق ولعدم تكدس النخالة الخشنة ان أمكن .
- لم يتم تأثير مخصص الديون المُشكوك في تحصيلها بمبلغ ٥٥ ألف جنيه والتى تم تحصيلها وفقاً للحكم الصادر ضد العميل السيد/ حسن حافظ عرابي من أصل المديونية البالغة ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بتعلية الإيرادات (مخصصات إنتفي الغرض منها) بمبلغ ٥٥ ألف جنيه مقابل تخفيض مخصص الديون المُشكوك في تحصيلها.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه " يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ لما يلي : * مبلغ نحو ٣١٤,٣٧٢ ألف جنيه قيمة إيرادات نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين. * مبلغ ٢٦,٨٣٧ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز). * مبلغ ١٤,١٥٦ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر سبتمبر ٢٠٢١. * مبلغ ١١,١٢٤ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى. * قيمة فوائد الودائع حتى ٢٠٢١/٩/٣٠. **- يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق فى ٢٠٢١/٩/٣٠.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢٠/١١/٤ وردود الشركة المتكررة بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١,٣١١ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتنا.**	- سيتم مخاطبة إدارة البحوث الضريبية في هذا الشان .
- صدر خطاب من الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية (قطاع التحصيل تحت حساب الضريبة – مصلحة الضرائب المصرية – وزارة المالية) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥ الموجه لرئيس البورصة المصرية بشأن توجيه شركات تداول الأوراق المالية والمُسجلة طرف البورصة من خلال الربط الشبكي بضرورة توجه عملاء الشركات والمتعاملين في بورصة الأوراق المالية لتسوية موقفهم الضريبي عن توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وسداد الضريبة المستحقة عليهم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمُعدل بقرار بقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وذلك من خلال توجيههم للإدارة المختصة وهي الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية وذلك تفادياً للإجراءات القانونية المُتخذة في حال التقاعس عن سداد الضريبة. **- يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن في ضوء ما ورد بخطاب الإدارة العامة للضريبة على تداول الأوراق المالية السابق الإشارة إليه.**	- تلتزم الشركة بتطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمُعدل بقرار بقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة .
- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٦,١٥١ مليون جنيه تتمثل فيما يلي : - نحو ٢,١٧٨ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح. - نحو ١,٦٥٢ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات. - نحو ١,١٦٥ مليون جنيه خسائر الصوامع. - نحو ٩٦٧ ألف جنيه خسائر مطحن السادات بدمياط. **- يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تطبيقها مستقبلاً. **- يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما ورد برد الشركة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم
- ومما لا يعد تحفظاً : - ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى : * عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز) وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات والتي تقضي بأنه " يتعين الإفصاح عن طبيعة ومقدار كل المنح التي تم الإعتراف بها بالقوائم المالية مع الإشارة إلي أية أشكال أخري من المساعدات تكون المنشأة قد إستفادت منها بطريق مباشر ". * لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات ". * لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) والتى تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧) والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".	- سيتم إجراء التصويب اللازم

الملحوظة	الرد
* لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال نسب المساهمة الخاصة بكل من السادة (محمد عبد الحميد أحمد لطفي الفقي ، المثني محمد عبد الحميد أحمد لطفي الفقي ، فاطمة النبوية محمد أبو الحسن) والمتحفظ عليها ، كما تضمن هذا الإيضاح أنه صدر قرار لجنة التحفظ والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابين بتعيين السيد اللواء الدكتور/ طارق محمود تهامي دياب مفوضاً من قبل لجنة التحفظ وذلك رغم أن المفوض من قبل لجنة التحفظ هو السيد اللواء/ أحمد محمد عبد المنعم أحمد. * لم يتضمن الإيضاح رقم (١٦) الخاص بالموقف الضريبي وجود مبلغ نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه ضمن المخصصات الأخري لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة. **- يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم
- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة. **- يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة.**	- تتابع الشركة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الغير بشان الاراضى والمبانى التى بحوزتها وسيتم اجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدعاوى .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح - تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.**	- تتابع الشركة الدعاوى المرفوعة بشان ما ورد بالملاحظة وسيتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بنتيجة تلك الدعاوى .
- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر. **- يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.**	- تتابع الشركة الدعاوى القضائية المرفوعة لتقنين وضع يد الشركة على تلك الأراضي .

الملحوظة	الرد
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر. **- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .
- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/٩/٣٠ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة) وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل. **- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.**	- سيتم التصرف فى المخزون الراكد مستقبلاً بما يعود بالنفع على الشركة خاصة وانه قد تم عرض معظم هذه الاصناف للبيع أكثر من مرة ولم تصل للسعر الاسترشادي وسوف يتم عرض هذا المخزون على الشركات الشقيقة لإمكانية الاستفادة منه .
- بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١١,٩٣٢ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.**	١- هذه المديونيات كما هو موضح يزيد عمر بعضها عن عشرين عاماً وحالياً لا يتم البيع حالياً بالآجل وبالنسبة للاحكام الصادرة فقد قامت الشركة بإبلاغ إدارة جهاز تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية وأيضاً جهاز الكسب غير المشروع وجارى المتابعة المستمرة من قبل القطاع القانوني لمحاولة تحصيل تلك المديونيات والمخصص المكون كافي حيث تبلغ نسبته ٩٩% . - تم إحالة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حينه إلى التحقيق وتم الحكم عليه . ٢- كما تم بتعاون هيئة الرقابة الإدارية مع الشركة موافاتهم مؤخراً بعدد (٣) ملفات بالاحكام الصادر على كبار المدينين والتى تعذر تنفيذها للمعاونة فى التحرى عنهم وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وهم : - **المهندس / حسنى رمضان ، السيد / يحى عرام** وتبلغ مديونتهما ٤٩٥٥٢٩ جنيه . - **السيد / النقراشى عويضة ارمانيوس** وتبلغ مديونته ٢١٦١٢٦٥ جنيه . - **شركة آمون للمقاولات (مروان مدحت يوسف)** وتبلغ المديونية ١,٢١٨ مليون جنيه . - **بالنسبة للسيد / حسن حافظ** فقد تم تحصيل مبلغ ٦٠ الف جنيه حتى تاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١.

الملحوظة	الرد
- ما زال لم يتم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بشأن تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١. - **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظراً لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان مصروفات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.**	- جارى العمل على تشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية فى ضوء المستجدات .
- الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية منها مبلغ ١٦٥ ألف جنيه بمطحن عرابي ، ١٣٥ ألف جنيه بمطحن جمصة ، ٦٥ ألف جنيه بشونة السلام ، ٤٤ ألف جنيه بمخبز ههيا ، ٣٣ ألف جنيه بمطحن السادات دقهلية. - يتعين ضرورة الإلتزام بالمادة رقم (٣) من اللائحة المالية للشركة بالنسبة للإنفاق على مشروعات دون وجود مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الاستثمارية.	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام باحكام اللائحة المالية للشركة .

تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى / /٢٠٢١

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين